

ينعونهم وهم أحياء

بقلم الياس بجاني

مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

مصيبة لبنان الكبرى تكمن في طاقم من الحكام والسياسيين وبعض من رجال الدين ومصاصي الدماء باعوا أنفسهم للشيطان مقابل ثلاثين من الفضة. طاقم من الدمى والواجهات ولأهم حكام الشام لتنفيذ مخططات الشقيقة التوسعية وقهر اللبنانيين تحضيراً لإعلان إفلاس وطن الأرز ومن ثم ضمه بعد أن تكون الأكثرية الساحقة من سكانه الأصليين إما هُجروا أو أُجبروا على الخضوع نتيجةً لتجويعهم وإذلالهم والتكثيف بهم سجوناً وإبعاداً وقتلاً.

في سياق هذا المخطط الهدام تأتي مأساة اللبنانيين المعتقلين اعتباطاً في السجون السورية لتُظهر الصورة البشعة للذين تسببوا بها من الحكام ورجال الميليشيات وتجار الوطنية والعروبة والضماير والدم في كل من لبنان وسوريا وإسرائيل.

إن المعتقلين اعتباطاً في السجون السورية هم شهداء حق وضمير وبقاؤهم في المعتقلات وصمة عار على جبين كل حكام المنطقة وتحديداً حكام لبنان الذين لعبوا دور يوضاس الاسخريوطي وتصرفوا كالنعامة وأنكروا حتى وجودهم.

المبكي في هذه المأساة أن المجرمين الذين تخدرت ضمائرهم وفقدوا كل صلح لهم بالأحاسيس والمشاعر الإنسانية مستمرون في غيهم دون أن يرمش لهم جفن، وهم بكل وقاحة يحاولون تجريم ضحاياهم المعتقلين ولومهم على ما أصابهم من ظلم وما أصاب ذويهم من عذاب ولوعة و"شرشة". لقد وصلت الوقاحة إلى حد اتهام أهالي المعتقلين بالجنون من قبل القاضي عدنان عضوم وإلى تهديدهم من قبل السيد الحريري.

إنه زمن أعبر، زمن المحل، زمن "بتتط فيه العنزي عَ الفحل"، إنه بامتياز الزمن الذي لم يعد من تحته تحت.

حكومة الدكتور سليم الحص وبعد أن شكلت لجنة وهمية للتحقيق في ملفات المعتقلين والمفقودين طلبت من أهاليهم وقبل أن تقوم اللجنة بمهمتها اعتبارهم جميعاً في عداد الأموات وحثتهم بلغة الوعيد والتهديد على استخراج شهادات الوفاة وإقامة مراسيم الدفن، علماً أن عدداً كبيراً من بين المعتقلين هؤلاء أحياء يرزقون في السجون السورية وأهاليهم يقومون بزيارتهم بانتظام طبقاً لتصاريح سورية رسمية. وزارة الدفاع اللبنانية مشاركة منها في لافسة الملف بعثت برسائل إلى ذوي العسكريين من المعتقلين تعلمهم أن أبناءهم أصبحوا قانوناً في عداد الأموات وطلبت منهم اتباع الإجراءات القانونية اللازمة رغم معرفة القيمين على تلك الوزارة أن معظم العسكريين الذين نعتهم، هم معتقلون في زنانات الشقيقة. وكان ختام هذه

الهرطقات تهديد السيد الحريري ذوي المفقودين ومساواة قضيتهم بقضية الذين فقدوا خلال حروب الآخرين على الأرض اللبنانية واعتباره من يستمر منهم بالمطالبة بكشف مصير ولده وقريبه مخللاً بالأمن!! ومن يدري فقد تجود قريحة "الشيخ" صاحب ال ١٤ بليون دولار ويهتمهم أيضاً بالتعامل مع إسرائيل وبتهديد السلم الأهلي والوفاق الوطني!!!!

أما الحقيقة فهي أن متولي حكم لبنان لا يريدون فتح ملف المعتقلين في السجون السورية كون معظمهم متورطون فيه حتى أذنيهم ويخافون أن تنفضح أدوارهم الإجرامية.

عملاً بكافة الشرائع السماوية فإن للبنانيين الحق الكامل في معرفة مصير أحبائهم سواء كان هذا المصير الموت أو الاعتقال، ولا توجد قوة على الأرض قادرة على إقفال هذا الملف إلا بعد كشف كل الحقائق ومعرفة مصير كل مفقود أو معتقل. إن أبلغ رد على أهل الحكم جاء من رئيسة لجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية صونيا عيد التي قالت "لن يردعنا رادع، ولن تخفت أصواتنا، ولن تتوقف ثورتنا ما لم تتحقق مطالبنا"، وحثت الدولة على تشكيل لجنة حيادية قوامها محامون لبنانيون ودوليون من مختلف منظمات حقوق الإنسان المعنية لمتابعة القضية بشفافية مطلقة ودرس ملف كل معتقل وبعدها يصار إلى إقفال الملف بكل اقتناع من دون الإجحاف بحق أحد.

الملف يقفل بنظافة عندما تتوضح الحقائق كاملة ويُعرف مصير كل لبناني مفقود أو معتقل وغير ذلك كفر ودجل وهروب من المواجهة وتأجيل لا مبرر له لقضية إنسانية لن تخدم ناراها ولن تخف أوجاعها مع مرور الزمن.

يبقى أن الإخفاء القسري هو جريمة متمادية ومستمرة بحق الإنسانية بحسب تعريف "الإعلان من أجل حماية كل الأشخاص من الإخفاء القسري" الذي تبنته الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٩٢. وان تقاعس السلطات اللبنانية عن القيام بواجبها حيال مواطنيها في حالات الإخفاء القسري يشكل خرقاً لكافة بنود الإعلان الدولي هذا.

الكذب هو ما تتصف به تصرفات متولي الحكم في لبنان من رسميين وسياسيين وغيرهم من الطروديين، فهم وخدمة لمصالحهم الخاصة وإرضاء لولي نعمتهم يحاولون لفلنة ملف المعتقلين اعتباطاً في السجون السورية وتحميل الضحية ذنب المجرم.

في النهاية لا يصح إلا الصحيح وينطبق على هؤلاء الناس قول الإمام علي (كرم الله وجهه): "الكذاب والميت سواء، لأن فضيلة الحي على الميت الثقةُ به، فإذا لم يوثق بكلامه فقد بطلتُ حياته".